المسار الشائك للحوار الفلسطيني الأردني

بين الحاجة والمحاذير وتنافر الزوايا

الحرير السياسي

يحتل موضوع الحوار الاردني الفلسطيني مكانة هامة في اذهان ويفكير الكثير من المواطنين في الخارج وفي الضفة الغربية وقطاع غزة . ولا يتركز هذا الاهتمام حول مبدأ الحوار نفسه ، وانما حول اهدافه ونتائجه المحتملة .

ان هناك من يحاول الايهام بان قبول منظمة التحرير للحوار يعني قبولها سياسة وممارسات السلطة الاردنية ولهذا فان اصحاب تلك المحاولات وهم ممن لا يؤيدون مبدأ الاستقلال الوطني ويميلون الى القبول بصيغة حزب العمل الاسرائيلي . مع بعض التعديلات ، أحدوا يستعدون لاحتلال مناصب ووزارات في حكومة منفى ، وباتوا يهيئون انفسهم لتمثيل الفلسطينيين في تسوية ممكن ان تدخل من باب الاردن المفتوح للدور الامريكي .

وهناك من الجهة الاخرى من يرفض مبدأ الحوار استنادا الى قناعاته بان سياسة النظام الاردني معادية بنات لمنظمة التحرير الفلسطينية . وان الحوار مع ذلك النظام يمكن ان يقود الى تنازلات فلسطينية تلحق الضرر بقضية الاستقلال الوطني.

ولكن مع الاقرار بان الطبيعة الطبقية للنظام الاردني تؤكد ارتباطه بالامبريالية وتوفر الارضية المشتركة معها . ومع الموافقة على ان التحرية الفلسطينية مع ذلك النظام منذ نشأته تبرهن على معاداته للاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني ، مع كل ذلك فان تجاهل واقع وجود هذا النظام ، ودوره ، وخاصة في الظرف الراهن، امر لا ينطوي على شيء كثير من الحكمة السياسية والواقعية .

ولو كانت هناك احتمالات قريبة لتغيير ذلك النظام فان من الممكن الموافقة على رأي المعارضين لمبدأ الحوار ، باعتبار ان الحوار في هذه الحالة سيساعد النظام على تعزيز مواقفه ، ولكن الامر مختلف تماما . ولعل الحوار في الحالة الواقعية الملموسة للاردن ، سيساعد في كشف المواقف الحقيقية للنظام . وسيجعله امام خيارين . اما الاعلان الصريح عن رفض التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية ، واما القبول بذلك التعاون وفق مبادئ واسس محددة وواضحة .

هذا طبعا اذا ادير الحوار في وضح النهار ، واذا كانت اهداف الحوار محددة بدقة لدى الجانب الفلسطيني المفاوض.

وعلى الرغم من اهمية عدم نسيان الخلفية السياسية لطرفي الحوار الا انه ينبغي تحديد الدوافع والعوامل التي جعلت هذا الحوار ممكنا في هذه الفترة بالذات بعد ان كان غير ممكن في فترة سابقة رغم قرار مؤتمر الرباط القاضي بذلك .

ان في مقدمة هذه العوامل كون الاردن بحكم موقعه الجغرافي وتركيبه السكاني ، وعلاقته القانونية والاقتصادية بالضفة الغربية ، يمثل عنصرا كبير الاهمية في مجال الصراع الدائر حول حل القضية الفلسطينية. وقد حاولت اطراف مؤتمر "كامب ديفيد" ان تستخدمه لطمس القضية الفلسطينية .

ولو قبل بذلك لزاد من مصاعب الاطراف العربية الاخرى ، ولزاد من مصاعبه هو نفسه .

وليس مهما الان مناقشة الدوافع التي املت على الحكومة الاردنية اتخاذ موقفها المعروف من اتفاقات "كامب ديفيد" ، ولكن هذا الموقف يتسم بنقطة ضعف خطيره وهي اعتماد الحكومة الاردنية ، رغم كامب ديفيد ، على الدور الامريكي، واعلانها عن بقاء ابوابها مفتوحة امامه .

ومع ذلك فان الحقيقة التي لا ينبغي اغفالها هي ان "اطارات التسوية الامريكية" المطروحة لا تقدم للاردن اية مكاسب وانما تضع عليه مسؤوليات حماية عملية تقديم المكاسب للاخرين .

وهناك حقيقة اخرى وهي صعوبة القبول بالدور المقرر للاردن في اتفاقات كامب ديفيد

كما ان قرار دعم الاردن في مؤتمر بغداد يشكل اغراءا واضحا لاحتفاظ الاردن بموقفه الحالي من اتفاقات كامب ديفيد .

ولكن ينبغي الا يغيب عن البال ان اي تغيير في هذه العوامل المؤثرة على الموقف الاردني الحالي يمكن ان يقود الى تغيير في ذلك الموقف . ومن هنا فان نتائج الحوار حتى اذا كانت مقبولة من الجانب الفلسطيني ينبغي الا ينظر اليها كنتائج ثابتة ومضمونة الاستمرارية . ولكن ذلك لا ينقص من اهميتها اذا ما تحققت . المهم عدم خداع النفس بانها ابدية والعمل على هذا الاساس .

لقد قبلت الحكومة الاردنية بمبدأ الحوار واحاطته بجو دعائي وفي بينها ان تحول الحوار لمصلحتها ، ولتحسين مركزها في اوساط الجماهير الفلسطينية في اماكن تواجدها وبالذات في الاردن والضفة الغربية وقطاع غزة . وهي تأمل من خلال "التفاهم" مع منظمة التحرير ان ترفع من مكانتها التفاوضية مع الولايات المتحدة واسرائيل . ولتواجه تهديدات السادات باستبعاد الاردن كليا من دائرة "المفاوضات" والحلول مكانها في تطبيق الحل الامريكي . الامر الذي يمكن ان يؤدي الى اضعاف الاهتمام الامريكي بالدور الاردني في المخططات الامريكية في الشرق الاوسط .

كما تستهدف الحكومة الاردنية بمساعدة السعودية ، البحث من خلال الحوار ، عن ثغرات في الوحدة الوطنية الفلسطينية ، ومحاولة توسيعها ، ان وجدت ، بحيث تأمل من خلال التحالف مع احد طرفي النغرة التي تفترض وجودها ان تعزز مواقع المؤيدين لها في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك بدمجهم في الحركة الفلسطينية ، ومحاولة الاستيلاء عليها من الداخل .

وبغض النظر عن مدى صحة الافتراضات الرسمية الاردنية فان المهم هو موقف الطرف الفلسطيني المقابل . وهو يستطيع باليقظة والوحدة ان يبطل هذه الافتراضات وباقرار مشروع الوحدة الوطنية من قبل المجلس الوطني الفلسطيني يتوفر الاساس لادارة حوار لا يلحق الضرر بالجانب الفلسطيني .

ولكن من المهم ايضا الا يقتصر الامر على مشروع الوحدة الوطنية . بل يجب ان يكون البرنامج السياسي لمنظمة التحرير واضحا وان ينتقدم المفاوض الفلسطيني الى الحكومة الاردنية مطالبا اياها بالتفاوض لاعلى مبادئ ذلك البرنامج وانما على وسائل وسبل تحقيق ذلك البرنامج . فالبرنامج ينبغي ان يكون قضية فلسطينية بحتة لا دخل لاحد فيها .

غير ان ذلك لا يعني فرض شروط مسبقة على الحكومة الاردنية ولكنه يعني تفاوضا لتحديد ارضية التعاون التي يستطيع الطرفان الوقوف عليها

وسيكون امرا مفيدا ادخال بعض اعضاء المجلس المركزي الفلسطيني المقيمين في الاردن ضمن عضوية الوفد الفلسطيني لتأكيد تمثيل المنظمة للفلسطينيين المقيمين في الضفة الشرقية ، ولاختبار مدى تمسك الحكومة الاردنية بتصريحاتها المعلنة اثناء الجوله الاولى من الحوار .

ان الحوار مع الحكومة الاردنية يجب ان يسترشد بمبدأ الاستقلال الوطني ووحدانية التمثيل وموقف الرفض للدور الامريكي المنفرد ولنتائج ذلك الدور . وبدون اي تزحزح عن ذلك ، يمكن العمل لتطوير الموقف الاردني في هذا الاتجاه ، او على الاقل لتثبيته حيث هو .

كما ينبغي ان يؤكد الجانب الفلسطيني تضامنه مع الحركة الوطنية الاردنية وتأييده لمطالبها في قيام حكومة متحررة ذات سيادة داخلية وخارجية ، تخدم فصل استكمال الاستقلال السياسي ، وتنتهج للتخلص من الاعتماد على الدول الامبريالية ، وتسير بالبلاد على طريق الديمقراطية والتقدم الاجتماعي .

ان هذا التضامن مع الحركة الوطنية الاردنية يخدم فصل الوصول بالحوار الى نتائج ايجابية ويسهم في توفير اكبر لوضع تلك النتائج موضع التنفيذ .

من هذا كله نخلص الى القول ان جميع المحاذير ، على وجاهتها لا تبرر رفض الحوار ، ولكنها تستدعي المزيد من التمسك بالاهداف ، اثناء ذلك الحوار .

ومعطيات الوضع الناشئ حاليا في المنطقة تفرض على الكثيرين من الحكام ، ومنهم حكام الاردن ، اعادة النظر في سياساتهم الداخلية والخارجية بعد ان مني تلك السياسات بالافلاس في ايران .

وهذه المعطيات نفسها تفرض على منظمة التحرير البحث عن طرق لادخال الاردن في دائرة المتضامنين معها او على الاقل لضمان حياده ازاء ما يدبر ضدها وضد ما تمثله .

واذا كانت المخاطر كثيرة فان الهدف يستحق المجازفة .

المحيط الهندي ومخططات البنتاغون «ستراتيجية ... بلا مستقبل»

يشير العديد من رجال البحرية الامريكية وهم في المحيط الهندي كما لو انهم في وطنهم . وللعديد منهم تعتبر هذه المرة الزيارة السابعة عشرة منذ الوجود الامريكي في المحيط الهندي منذ عام ١٩٧١ اثناء حرب شبه القارة الهندي حيث قامت المجموعة البحرية الامريكية باستعراض عضلات في خليج البنغال وبعتبر المحيط الهندي قاعدة مالوفة للاسطول الامريكي السابع المتمركز في المحيط الهادي .

ومن وقت لاخر تقوم بعض القوات الامريكية بمهمات خاصة وتتشكل سفن من الاسطول السابع وتتوزع في المياه المجاورة. ويقول شهود عيان بان قاعدة ديبيغوغارسيا سلمتها بريطانيا للبنتاغون لتتحول الى اكبر قاعدة في المحيط الهندي . وسينتهي العمل في القاعدة عام ١٩٧٩. وليس سرا ايضا ان هناك خططا لتحويل ديبيغوغارسيا الى مركز اتصالات لاسلكية في المحيط الهندي ترتبط مع الانظمة الصديقة للولايات المتحدة مثل "ايران" واندونيسيا واستراليا وجنوب افريقيا .

وكتبت صحيفة "انديان تايمز" عن الروابط بين الزيارة السابعة عشرة للاسطول السابع الامريكي للمحيط الهندي والتدريبات العسكرية المشتركة للقوات العسكرية البريطانية والفرنسية والامريكية وتمتد هذه القواعد من قاعدة سيمونزتاون في جنوب افريقيا الى محطة الاتصالات الامريكية في نورث كيب في استراليا . وهذه في المقابل متصلة مع قواعد اخرى في البحر الابيض المتوسط والمحيط الاطلسي والهادي . وتهدف هذه القواعد الى حماية المصالح الاقتصادية والسياسية للاطراف الضالعة عن طريق تثبيت مخالبها العسكرية بالتنسيق مع مناوراتها الدبلوماسية .

ويبدو غريبا ان الرئيس الامريكي في ربيع عام ١٩٧٧ قد نادى في مناسبات عديدة بفكرة ايقاف التحضيرات العسكرية في منطقة المحيط الهندي وبدا ان الرئيس كارتر ومساعديه المقربين يظهرون تحفظات في انه من الضروري وقف وتجميد النشاطات العسكرية في منطقة المحيط. ومن الصعب الان ايجاد هذه الصيغ المعتدلة في بيانات الرسميين الامريكيين .

وترمي الامبريالية من وراء ذلك الى التركيز على شيء آخر وهو كما قال الرئيس كارتر في ٥ آب ١٩٧٧: "من اجل توزيع اسطولنا البحري للقيام باعمال الدورية في مياه العالم وحمايتها لنا ولحلفائنا" .

ولا مجال هنا للتبجح بوجود الخطر السوفييتي في المحيط الهندي وحماية الطرق البحرية التي تربط اوروبا الغربية وامريكا الشمالية مع جنوب اسيا والشرق الاقصى .

وهذه الطرق حيوية ايضا للبلدان النامية في هذه المنطقة حيث تعتمد على الواردات من البضائع المصنعة والتجهيزات الاخرى . اما بالنسبة للاتحاد السوفييتي فاننا نوضح ان المحيط الهندي هو الطريق الوحيد الغير متجمد بين الموانئ الشرقية والغربية للاتحاد السوفييتي . وتبعا لذلك فليس من مصلحة الاتحاد السوفييتي تأزيم وتهديد الملاحة في المحيط الهندي .

وقد اوضحت لجنة خاصة بالامم المتحدة بانه "لا يوجد للاتحاد السوفييتي اية قواعد عسكرية في المنطقة" . ولا يتطلع الاتحاد السوفييتي الى مثل هذه القواعد . وعلى النقيض من ذلك فان اهتمام الاتحاد السوفييتي في مشكلة المحيط الهندي تنبع من رغبته لحلها خدمة لمصالح كل الشعوب ولمنع تكديس الاسلحة هناك .

وتكديس الاسلحة وبناء قوة طيران استراتيجية وقواعد بحرية نووية يعتبر مسارا خطيرا على الغرب نفسه الذي يسعى تماما الى عكس الاهداف التي نادى من اجلها الرئيس كارتر بالغاء التحضيرات العسكرية في المحيط الهندي والتي تقنع باهتمام مزيف بسلامة الطرق البحرية .. وليست مسالة التحضيرات الجارية الان في المحيط الهندي هي الوحيدة الموجهة ضد دول المنظومة الاشتراكية فالنشاط الامبريالي العسكري في المنطقة موجه بالمثل ضد الشعوب الاسيوية والافريقية المستقلة حديثا على شواطئ المحيط الهندي .

وتضطر الاحداث الحالية الاخيرة في اثيوبيا وافغانستان والمستعمرات البرتغالية السابقة وايران السياسيين الامبرياليين ان يعترفوا بان وقف النهوض السياسي الحتمي للعديد من ملايين شعوب الدول النامية هو امر مستحيل مالم يتم ذلك عن طريق القوة اي عن طريق خلق نظام سياسي عسكري تحت سيطرة الولايات وحلف شمال الاطلسي . وسيشمل هذه الدول النامية ويضطرها للاذعان ليسطرتها

ومن جهة اخرى تحدثت وكالة الانباء الهندية المركزية "عن صمت حكومة هواكوفينغ البليغ من تحديث وتوسيع القاعدة البحرية الامريكية في ديبيغوغارسيا" . وتلاحظ الوكالة "انه برضى القيادة الصينية تبني الولايات المتحدة الامريكية قواعد عسكرية اخرى على حساب المصالح الحيوية الخالصة للشعوب النامية". وتقول الوكالة، "ان مقدرة الصين في الوقت الحاضر غير كافية للسيطرة على هذا الجزء من العالم ولكن الماويين بودون بسط نفوذهم في المحيط الهندي اولا ثم المحيط الهادي ثانيا ."

وقد اثار المؤتمر الدولي لسلام منطقة المحيط الهندي والهادي الذي عقد في سدني في تموز الماضي حملة واسعة لتحريم بناء القواعد الاجنبية هناك موضحا مرة اخرى انه لا ديبلوماسية الطرادات الحديثة ولا التحالفات الجديدة ولا شبكات المراقبة الالكترونية ستساعد الاستعمار الجديد . فمثل هذه الاجراءات العسكرية ستؤزم الوضع في المنطقة وتسمم المناخ الدولي ولكنها في التحليل الاخير ستضعف مصالح الدول الغربية الحقيقية .

الطليعة — سياسية أسبوعية — شارع ابن سينا ص.ب ١٩٣٧٢ القدس
صاحب الامتياز والمحرر المسؤول الياس نصر الله
رئيس التحرير بشير البرغوثي
الاشتراكات ١٥٠ ليرة وللطلاب ١٠٠ ليرة سنويا
مطبعة صلاح الدين